فقال عقب ذلك فيه امور احدها ان تعبيره بقوله ولم يتيقن طهارتهما يدخل فيه اربعة اقسام وهي تيقن النجاسة وظنها وتوهمها واستواء الامرين وشكها صحيح الا القسم الاول ثم قال الامر الثاني قد سبق في الطهارة ان الماء الطهر احدى اليدين الى اخر ما ذكره السائل وهو كلام غير مستقيم وان نقله غير واحد واقراره وبيان ذلك ان كلا من الكثير والقليل فان كان الاول طهرت اليد فيهما فيه شرطها وان كان الثاني فالماء كله صار نجسا فلم يصح ما قاله في صورة الخبث فان قلت يمكن تصوير بان يدخل يده في الكثير ولا تطهر لبقاء وصف النجاسة التي لا تزال قلت هذا نادر ولا مشقة فيه فلا يصرف عليه كلامه وان كان في الحدث بان يكون مراده فرض ذلك في الاغتراف بيد الى الاخرى بعد كما غسل الوجه مثلا ايضا اما ان يغترف من قليل او قليل فان كان الاول فقد ارتفع حدثه بدخولها فيه فالماء الذي فيها غير مستعمل فيصح ان يطهر به الاخرى وان كان الثاني فان لم ينو الاغتراف او نواه فما اخذه بيده يطهر هو ولا يرفع حدث الاخرى لوقوعه للبهائم ان كان نوى الاغتراف احتاج الى غرفه ثانية ليديه الاخرى اذا لم يغترف بما لا استعمال ما آلا ولى وهذا كله ظاهر معلوم من كلامهم في بحث المستعمل ولم يذكروا هنا ما يخالفه اصلا لان الذي ذكروه هنا ان احوال اليد سبع في الاناء مع عدم تيقن النجاسة طهرها مكروه وان نجس الماء في صورة تيقن النجاسة واستشكال الاسنوي له ردة جماعة كابسطته في شرحي العباب فليس في هذا اغتراف ولا مخالفة لما ذكره في بحث المستعمل من احدى اليدين منفصلة عن الاخرى في الحدث والخبث فاندفع قوله ولا يظن احد انها الخ وبان واتضح انه لا مخالفة بين الموضعين وان النقص والاعتراض الذي ذكرهما في غير محلهما فتامل ذلك فانه مهم لان جماعة نقلوا كلام الاسنوي هذا وسكتوا عليه وهو عجب لوضوح فساده كما يظهر بادنى تامل فان قلت قد يقع لبعض الناس انه يغترف بيده المتنجسة من القليل ليتطهر بها الاخرى ولبعضهم ان يغترف من القليل بالنية

اغتراف التطهير بيده الاخرى قلت لا يصح الاسنوي ان يصوب في هذه ما يوهمه كلامهم هنا ان هذا الماء يطهر يده الاخرى ولم يبال لوهن هذا الايهام لفرض وجوده والا فالصواب انه لا ايهام كما علم مما قدمته لاحكم ذلك معلوم من كلامهم في المستعمل ومثل هذا التسامح لا يورد على الائمة فان قلت قد يقع ايضا ان بعض الناس يدخل يده بنية الاغتراف فيأخذ بها الماء لتطهر الاخرى وهو لا يطهرها لانه صار مستعملا بوقوعه حدثها قلت لا يصح فرض كلام الاسنوي في هذه ايضا لان سلب الطهورية فيها هي صريح قول الرافعي ان الماء اذا اجرى مرعضو الموضئ الى عضو اخر صار مستعملا فكيف يصور بخلاف ذلك الموافق للوجه الشاذ المتقدم قريبا ويسلم هذه الصورة مع بيان عدم صحة باقي كلام الاسنوي فيها بان فساد عبارته هنا لا تقدح وبعد ان تتامل ذلك كله يظهر لك اندفاع قول السائل فما في المهمات الخ ووجه اندفاعه ما تقرر انه غير صحيح بل لا معنى له وبتقرير صحته فيه في الاغتراف والمنقول عنه ليس فيه اغتراف واندفاع قوله واعجب السائل حينئذ يكون كلام الروضة الخ ووجه اندفاعه هذا ايضا ان كلام الروضة يشمل الاغتراف بطرفي اليد والصب عليها ليصل الماء الى الاخرى وكله صحيح لا اعتراض عليه فتامل يظهر لك الصواب لمن شاء الله تعالى

سئل نفع الله به ايما افضل الاظهار **فاجاب** بقوله نيل مصر لما رواه ابن ابي حاتم عن عبد الله ابن ابي عمر رضي الله عنهما انيل مصر سيد الانهار سخر الله له كل نهر من المشرق والمغرب **وسئل** رضي الله عنه ايما افضل ماء زمزم او الكوثر **فاجاب** بقوله قال شيخ الاسلام البلقيني ماء زمزم افضل لان الملائكة غسلوا به قلبه حين شقوه ليلة الاسرا مع قدرهم على ماء الكوثر فاختياره في هذا المقام دليل على افضليته ولا يعارضه انه عطية الله لاسماعيل والكوثر عطية الله لنبينا لان الاكرام في عالم الدنيا لا الاخرة ولا يرد ان الكوثر في الاخرة لعظم مزايا نبينا صلى الله عليه وسلم ومن ثم قال تعالى انا اعطيناك الكوثر بنون العظمة الدالة على ذلك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)